

تشريع نيابي جديد لتنظيم الخدمات الإسكانية والسلطة التنفيذية“ تنتقده:

مشروع قانون الإسكان محاولة لغل يد الحكومة

البلاد

حسين منصور

وصفت الحكومة مشروع قانون بشأن تنظيم الخدمات الإسكانية أعده مجلس النواب بأنه محاولة لغل يدها، مطالبة المجلس بإعادة النظر في السياسة التشريعية التي أنتجتها أخيراً باستهداف إلغاء القرارات الوزارية.

وقالت الحكومة تعليقاً على مشروع القانون: "لتحقيق طموحات المواطنين من الحصول على سكن لائق لهم ينبغي ألا تجرد السلطة التنفيذية من التزاماتها تجاه إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل الإسكانية"، لافتة إلى أن المشروع يهدف إلى "غل يد الحكومة في تنظيم الخدمة الإسكانية". وأوضحت: "ذلك يتضح من ناحيتين الأولى، قول مقدمي الاقتراح (إن الملاحظ على القانون رقم (10) لسنة 1976م في شأن الإسكان أنه ترك تنظيم تقديم هذه الخدمة بالكامل إلى القرارات الوزارية، بحيث أحييت شروط تقديم الخدمة ومدى هذه الخدمة بالكامل إلى القرارات الوزارية، بحيث أحييت شروط تقديم الخدمة ومدى هذه الخدمة ونوعيتها وتحديد المستفيدين منها بمطلق تقدير الوزارة، ولذلك فينبغي تنفيذ الموضوع وتحديد الفئات المستحقة للخدمات الإسكانية ونوعية الخدمات التي تقدم لهم)". وأضافت الحكومة "والأمر الثاني هو خلو مشروع القانون من أي مادة قانونية تمنح بمقتضاها السلطة التنفيذية - ممثلة في وزارة الإسكان - سلطة إصدار القرارات التنفيذية اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون".

وأشارت الحكومة إلى أن "القانون - وفقاً للسياسات التشريعية التي تنتهجها غالبية الدول - يتضمن القواعد الإجمالية والكلية التي تتضمن تنظيم الحقوق والحريات والواجبات والتزامات، ثم تحيل عند تطبيق النصوص القانونية إلى اللوائح والقرارات اللازمة لتنفيذ أحكام القانون".

وتابعت: "كما أن القرارات الوزارية الصادرة تنفيذاً لأحكام القانون تتميز بمرونة عالية مقارنة بالقانون من زاوية سهولة تعديلها لمواكبة التغيرات والمستجدات التي تطرأ بعد إقرار القانون"، منوثة إلى أن القرارات الوزارية



تقع ضمن مسؤولية الوزير السياسية لذلك فهي ليست بمنأى عن رقابة السلطة التشريعية. ودعت الحكومة السلطة التشريعية إلى إعادة النظر في مشروع القانون بشأن السياسة التشريعية الجديدة والمتمثلة في عدم اللجوء للقرارات الوزارية لتنظيم تقديم الخدمة الإسكانية، مؤكدة أهمية اللجوء إلى القرارات التنفيذية لمواكبة كل التغيرات التي تطرأ على تقديم هذه الخدمة، وسرعة الاستجابة لدواعي التدخل العاجل والضروري.

من جهة أخرى، تحفظت الحكومة عن رفع النواب الحد الأدنى للأجر لاستحقاق القروض السكنية إلى 1400 وطالبت بتحديد 1200 دينار بدلاً من ذلك. كما دعت الحكومة إلى تحديد الحد الأقصى لمبالغ القروض الممنوحة للمواطنين للثراء والبناء بـ 60 ألف دينار، حسب القرار المعتمد من مجلس الوزراء سابقاً، أما الحد الأدنى فيتم تحديده وفقاً لراتب المستفيد من الخدمة، بعد أن جاء في مشروع القانون النيابي "ألا يقل قرض البناء عن 40 ألف دينار ولا يزيد عن 65 ألف دينار، وألا يقل قرض الشراء عن 50 ألف دينار ولا يزيد عن 75 ألف دينار". ورفضت الحكومة إعطاء المنتفع بقسيمة سكنية

الحق في الحصول على قرض بناء القسيمة "لأن ذلك يعد ازدواجاً في الاستفادة بالخدمات الإسكانية"، مطالبة بإضافة نص إلى المشروع "يحدد الحد الأدنى لراتب المنتفع من القسيمة بـ 500 دينار، وذلك لضمان التأكد من مقدرة الشخص على البناء". كما رفضت الحكومة تحديد الحد الأدنى لقروض الترميم بـ 30 ألف دينار كما جاء في نص المشروع، وفضلت تحديده بـ 20 ألف دينار بدلاً من ذلك. وعن ضرورة أن تكون قروض الإسكان متوافقة مع الشريعة الإسلامية، قالت الحكومة إن "القروض التي تقرضها الوزارة للمواطنين هي في حقيقتها قروض حسنة، يأخذ عليها بنك الإسكان رسوماً إدارية تنازلية بواقع 3% من المبلغ المتبقي من القرض بعد دفع القسط المستحق وكثيراً ما أعفيت القروض بالكرامات الملكية". ورات الحكومة أن "الوزارة وحدة من منظومة الدولة، وليس من شأنها أن تقحم نفسها في مثل هذه الأمور؛ لأنها ليست جهة مالية مستقلة بذاتها، والأتعاب الإدارية المشار إليها يستأديها بنك الإسكان المكلف بتوزيع القرض".

القوى الإسلامية تعبى الشارع بلا برامج سياسية أو اجتماعية

مدن لـ "البلاد": أزمة المعارضة "خطاب الخصومة"

البلاد

بشينة قاسم

أكد الأمين العام لجمعية المنبر التقدمي الديمقراطي حسن مدن أن على الجميع أن يغادر مواقفهم السابقة، الدولة عليها أن تعالج بعض المؤشرات السلبية التي تبدر من بعض الأجهزة التي تشير إلى ضيقها من بعض أشكال الحريات، وكذلك الحال في المعارضة التي عليها الانتقال من خطاب الخصومة إلى خطاب الشراكة السياسية.

ولفت مدن في حوار مع "البلاد" إلى أن كل الجمعيات السياسية مطالبة بأن تطور أساليب عملها لترتقي وشروط العلنية والقانونية، وأرجع عدم التوفيق في المشاركة بانتخابات 2006 إلى صغر الكتلة وظروف المقاطعة وطبيعة الانتخابات، بالإضافة إلى هيمنة القوى الإسلامية على الشارع بطريقتها المعتمدة على تعبئة الشارع وليس اعتماداً على ما تطرحه من برامج سياسية واجتماعية. فألى الحوار.

• ما آمالك وتطلعاتك لمستقبل الحراك السياسي في مملكة البحرين؟

– نأمل أن يتعزز مفهوم الإصلاح، وأن يكون واقعاً لا رجعة فيه تحت أي ظرف من الظروف. فالبحرين دفعت ثمنها غالياً لغياب المشاركة السياسية على جميع الأصعدة، كان هناك احتقان أممي وسياسي، أدى لتعثر عملية التنمية والعلاقة بين الدولة والمجتمع شابها الكثير من أوجه التوتر، وكلها أمور كانت مدمرة للبلد. أتمنى أن نتغلب على الأعراس الجانبية والممارسات السلبية بالمزيد من الديمقراطية، فليس مع كل مشكلة يصح عندنا توتر وقضية ونجد في ذلك ذريعة القول بأن لا فائدة من الديمقراطية، هذا على صعيد الدولة. أما على صعيد المجتمع والقوى السياسية فعليهما أن ترشد خطابهما السياسي وأن تتبنى ثقافة الحوار والعمل السلمي والديمقراطي.

على الجميع أن يغادر مواقفهم السابقة، الدولة عليها أن تدرك أن الوضع في البحرين تغير وأنما ما عادت تقاد بنفس أساليب مرحلة أمن الدولة، وعلى المعارضة أن تدرك جيداً أن الوضع تغير، ما يستوجب عليها الانتقال من خطاب الخصومة إلى خطاب الشراكة السياسية.

• وهل ترى أن الدولة جادة في عملية التحول الديمقراطي، والأخذ بما في كل مناهي البلاد؟

– هناك مؤشرات سلبية تبدر من بعض أجهزة الدولة التي تشير إلى ضيقها من بعض أشكال الحريات. فما تريده هو الديمقراطية كواجهة أو «ديكور»، ولكنها لا تريد أن تلي استحفاقات الديمقراطية، وهذه تتطلب



• مدن متحدتاً للبلاد

تنازلات موجعة، فأنت اعتدت على طريقة معينة في العمل، إلا أن سقف الديمقراطية دون المستوى، فالديمقراطية ليس لها سقف، هي أفق مفتوح.

• شاركتكم في انتخابات 2002، حدثنا عن أسباب عدم فوزكم في انتخابات 2006؟

– لقد شاركنا في 2006 بكتلة صغيرة من ثلاثة نواب، لكننا لم نوفق بسبب ظروف المقاطعة من جهة وطبيعة الانتخابات من جهة أخرى، أضف إلى ذلك هيمنة القوى الإسلامية على الشارع، وطريقة تعبئة الدوائر الانتخابية المختلفة عن طريقة تعبئة الدوائر مجارة التيارات الإسلامية في طريقة عملها، لأنها لا تعتمد على ما تطرحه من برامج سياسية واجتماعية، ولكنها في كثير من الأحيان تدخل من منطلق المواقف الدينية وأحياناً الطائفية أو المذهبية، ولعل أحد الأسباب التي وقفت حاجلاً دون بلوغنا برلمان 2006 هو عدم امتلاكنا لنظام انتخابي قائم على التمثيل النسبي، ولو كان لدينا ذلك لكان ما حصلنا عليه من أصوات كاف لأن نحصد تمثيلاً في البرلمان، غير أن موضوع المشاركة قائم بالنسبة لنا، وهذا ما يجعلنا نستعد لتمثيل 2010، لأن فكرة المعركة الانتخابية ليس الفوز فقط، وإنما العملية الانتخابية في حد ذاتها شكل من أشكال الممارسة السياسية.

• قانون تنظيم الأحزاب، هل تراه يغير من نشاطاتكم من البرية إلى العلنية؟

– طالبنا قبل المشروع الإصلاحي لجلالة الملك بأن يكون هناك قانون ينظم العمل الحزبي في البحرين، فقد كانت التنظيمات والتيارات السياسية تنشط بصورة سرية وربما غير قانونية، لأن القانون أصلاً لم يكن يسمح آنذاك بالعمل بصورة شرعية وقانونية، فلم يكن خيارنا أن

نعمل بشكل سري بل هو خيار فرض علينا. والآن أصبحنا نعمل تحت الشمس، وقياداتنا تنتخب بشكل ديمقراطي ونحن نسعى لترسيخ العمل المؤسسي والممارسة الديمقراطية داخل الجمعية بالبعد عن الخضوع لمزاج فرد واحد والاحتكام إلى آليات هرمية أو هيكلية داخل التنظيم.

وبطبيعة الحال فإن عمر العمل الحزبي العلني في البحرين محدود لم تمض عليه سوى سنوات قليلة، وكل الجمعيات السياسية بما في ذلك التي تمثل تيارات عريقة في البحرين جديدة على هذا النوع من العمل، وهي بلا شك مطالبة بأن تطور أساليب عملها لترتقي وشروط العلنية والقانونية التي تفتقر وتطلب وجود برامج بالنسبة للجمهور والناخبين حيث يقتضي بما أن تتوجه ببرامج سياسية، وعليه يقوم الناخب باختيار ماذا يريد، وما الذي يلائمه، ومن هي القوى الكفيلة بالتعبير عن مصالحه.

• برأيك، ما أبرز الأدوار التي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تلعبها في إحداث التحول الديمقراطي في الوطن العربي؟

– بداية، يجب على مؤسسات المجتمع المدني أن تنشط وفقاً لتقاليد العمل الحديث، فليس كل ما هو معارض للحكومة مجتمع مدني، البعض يدرج المآتم والمسبقيات تحت مظلة المجتمع المدني، وهذا أمر خاطئ، فالحقيقة أن المجتمع المدني فكرة قائمة على القوى الحديثة النيرة التي تنشأ في مواقع العمل في النقابات أو الاتحادات النسائية.. إلخ

والحق أقول إن على مؤسسات المجتمع المدني أن تستفيد من فن الإدارة الحديث والأخذ بمبادئها حتى وإن كان ذلك من منطلق العمل الاقتصادي، إذ لم تعد الأساليب القديمة مجدية في عصر الإنترنت والمدونات. أنت بحاجة لتطوير أدوات عملك وتوزيع أساليب طباطك.

”تحقيق الشمالية“

و”مرافق النواب“

تلتقيان ”الإسكان“ اليوم

القضيية – مجلس النواب: تعقد لجنة التحقيق البرلمانية بشأن تنفيذ مشروع المدينة الشمالية اجتماعها اليوم الإثنين للالتقاء مع وزارة الإسكان للتداول حول تنفيذ مشروع المدينة الشمالية، وتضم لجنة التحقيق البرلمانية برئاسة النائب حسن الدوسري في عضويتها النائب عبدالحسين المتغوي (نائبا للرئيس)، والنائب جواد فيروز والنائب خميس الرميحي، والنائب الشيخ محمد خالد أعضاء.

على صعيد آخر، ستعقد لجنة المرافق العامة والبيئة اجتماعها برئاسة النائب جواد فيروز اليوم الإثنين للالتقاء مع ممثلي وزارة الإسكان لمناقشة موضوعات عديده منها مشروع قانون في شأن الإسكان، والتوصيات الأولية للجنة بخصوص الاقتراح برغبة (بصفة مستعجلة) بدراسة أسباب المشاكل الإسكانية ووضع الحلول المناسبة لها، والاقتراح برغبة بشأن صرف علاوة السكن للذين مضت على طلباتهم خمس سنوات من تاريخ الطلب وليس من سنة الطلب.

كما ستناقش اللجنة في الاجتماع الاقتراح برغبة بشأن تخصيص عمارة سكنية في عمارات المشاريع الإسكانية لإدارة المشروع وللخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية والرياضية تحت اسم ”مركز الخدمات الشامل“، والاقتراح برغبة بشأن تخصيص عمارات سكنية لتأجيرها على أصحاب الطلبات الإسكانية والحالات الإنسانية الخاصة.

”برلمانية الشباب“

تناقش اقتراحات

المشروعات والرياضية

القضيية – مجلس النواب: تعقد اللجنة البرلمانية المؤقتة للشباب والرياضة اجتماعها اليوم الاثنين للالتقاء مع وزير الدولة للشؤون الخارجية المشرف على تمكين والرئيس التنفيذي لها للتباحث حول موضوع الشباب وسبل التعاون مع اللجنة فيما يمكن أن تقدمه تمكين للشباب.

بعدها ستطلع اللجنة على رد جمعية حوار بشأن تزويد اللجنة بمرئياتها حول موضوع الشباب، وستطلع على خطاب جمعية حوار بشأن الخطة المقترحة من الجمعية حول تنفيذ فعالية مشتركة مع اللجنة. كما ستناقش اللجنة جميع الاقتراحات برغبة والاقتراحات بقانون والمشاريع بقانون الخاصة بالشباب والرياضة على مدى الفصلين التشريعيين.

”وعد المحرق“ تنهي

استعدادات برنامج ”صيف لؤل“

أم الحصم – جمعية وعد: استكملت جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) فرع المحرق التجهيزات لتنفيذ برنامجها الصيفي تحت عنوان ”صيف لؤل“.

وفي تصريح صحفي قالت رئيسة اللجنة العليا للنشاط الصيفي فاطمة الجاسم إن البرنامج الصيفي لهذا العام يأتي مختلفاً عن الفعاليات والأنشطة السابقة لكونه يتصدى لفئة الشباب للمرحلة الإعدادية، هذه الفئة الأكثر أهمية وفعالية.

وقالت ان ”وعد“ تهدف في هذه الدورات بدرجة أولى الى صقل القدرات والمواهب وتوظيفها بشكل علمي وتربوي مدروس من أجل الوصول إلى وضع برنامج على درجة عالية من الجودة والتقنية المطلوبة، مشيرة إلى أنه يستهدف المرحلة الابتدائية والإعدادية، ويستطيع أي طالب وطالبة الالتحاق بالنشاط عن طريق تسجيل اسمه والبيانات المطلوبة في مقر وعد بمنطقة عراد في الفترة المسائية حيث يتواجد عدد من المشرفين على البرنامج، أما من حيث التوقيت الزمني لتنفيذ فقرات البرنامج فقد أفادت الجاسم بأنها في الفترة المسائية كونها الفترة الأنسب لتحقيق هذا البرنامج الإبداعي والترفيهي.